العددِ 21A ايار 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A May 2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

رعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة في العهد المملوكي

أم.د. زينب حاتم رزوقي الخزرجي
Dr.Zn.2012@ UOMUSTANSIRIYA. EDU.IQ
موبايل 07710551848

ملخص:
يتناول هذا البحث دراسة منظومة رعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة في العهد المملوكي، من خلال منهج تاريخي تحليلي يعتمد على المصادر الأولية ككتب التاريخ والتراجم وأدب الحسبة والأوقاف، مع الاستعانة بمنهج المقارنة.
يهدف البحث إلى أيجاد وعي اجتماعي متقدم لدى المجتمع المملوكي تجاه الفئات الهشة، والذي تجسد في شبكة متكاملة من مؤسسات الرعايا، وأبزها: نظام الوقف الخيري الذي شكل الآلية التمويلية الأساسية، والبيمارستانات المتخصصة التي قدمت الرعاية الصحية المجانية، ودور الأيتام التي جمعت بين الإيواء والتأهيل المهني، وإضافة إلى دور القضاء الشرعي في حماية حقوق هذه الفئات.
أما فيما يخص ذوي الاحتياجات الخاصة، فيظهر البحث تباين في الموقف الفقهي والاجتماعي، حيث حظيت بعض الإعاقات الجسدية(كالعمى) بقدر من التقدير والاندماج في الحياة العلمية والدينية، بينما واجهت الإعاقات العقلية الشديدة تحديات أكبر.
كما تشير المصادر إلى محاولات دمج هذه الفئة مهنياً واجتماعياً من خلال الأسواق والمساجد والكتاتيب، على الرغم من وجود فجوات بين التنظير الفقهي والتطبيق الفعلي، وحالات من الفساد الإداري أو القصور في الرعاية، ونستنتج من هذا البحث أن العهد المملوكي قد أفرز منظومة رعاية متقدمة نسبياً مقارنة مع معاصره الأوربي، وإن لم تكن مثالية أو خالية من التناقضات، مما يفتح المجال لاستخلاص دروس يمكن الاستفادة منها في بناء نظم رعاية اجتماعية معاصرة مستدامة.

الكلمات المفتاحية:
رعاية الأيتام - الإعاقة في التاريخ الإسلامي- البيمارستانات- القضاء الشرعي- مؤسسات الرعاية- المجتمع المملوكي.

Care for orphans and people with special needs During the Mamluk era

Asst. Prof. Dr. Zainab Hatam Irzouqi AL- Khazraji

Abstract:
This research examines the system of care for orphans and people with special needs during the Mamluk era, employing a historical-analytical approach based on primary sources such as history books, biographies, and literature on market supervision and endowments, while also utilizing a comparative methodology.
The research aims to demonstrate the advanced social awareness within Mamluk society regarding vulnerable groups, which was embodied in an integrated network of welfare institutions. The most prominent of these were: the charitable endowment system, which served as the primary funding mechanism; specialized hospitals (bimaristans) that provided free healthcare; orphanages that combined shelter with vocational training; and the role of the Sharia courts in protecting the rights of these groups.
Regarding people with disabilities, the research reveals a divergence in legal and social attitudes. Some physical disabilities (such as blindness) received a degree

of recognition and integration into academic and religious life, while severe intellectual disabilities faced greater challenges.
Sources also indicate attempts to integrate this group professionally and socially through markets, mosques, and Quranic schools, despite gaps between legal theory and practical application, and instances of administrative corruption or inadequate care. This research concludes that the Mamluk era produced a relatively advanced system of care compared to its European counterpart, even if it was not perfect or free of contradictions. This opens the door to drawing lessons that can be applied to building sustainable, contemporary social welfare systems
Keywords: Orphan care - Disability in Islamic history - Hospitals - Sharia courts - Care institutions - Mamluk society.

المقدمة:

لا يزال تاريخ الرعاية الاجتماعية في الحضارة الإسلامية يمثل مجالاً علمياً غنياً حقلاً لم يستثمر بالقدر الكافي من الدراسة والتمحيص، ورغم ما تزخر به المصادر التاريخية والفقهية والوثائقية من إشارات عميقة إلى أنماط التكافل الاجتماعي ومؤسساته، ففي الوقت الذي انصرفت فيه معظم الدراسات الى تتبع الأحداث السياسية والعسكرية، ظل جانب الحياة الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق في التفاصيل الدقيقة لكيفية تعامل المجتمعات الإسلامية القديمة مع أضعف أفرادها "الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة" بعيدة عن الأضواء. وفي مقدمة الموضوعات التي تستوجب التأمل: موقف المجتمع المملوكي من فئتي الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وما أفرزه هذا الموقف من منظومة رعائية متشعبة الأطراف، تجمع بين الفقه والقانون والممارسة الميدانية والتبرع الخيري. ويعد العهد المملوكي (648هـ/1250م – 923هـ/1517م) من الفترات التي شهدت تطوراً ملحوظاً في هذا المجال، اذ برزت فيه منظومة رعائية، جمعت بين التشريع الفقهي والتطبيق المؤسسي. فقد ازدهر نظام الوقف بشكل غير مسبوق، إذ شهد ازدهاراً مؤسسياً لافتاً تجلّى في تضاعف أعداد الأوقاف وتنوع مصارفها، وفي انتشار البيمارستانات التي غدت مراكز علاج وإيواء في آنٍ معاً. (المقريزي، 2002، المجلد:4، ص190)..

وقد أسهم في هذا البناء سلاطين من أمثال قلاوون والناصر محمد ابن قلاوون وبرقوق وقايتباي، فضلاً عن أمراء وعلماء وتجار حرصوا على أن يخلوا ذكرهم بأعمال الخير والبر (ابن تغري الدين، 1929، المجلد:7، ص98).

كما لعب القضاء الشرعي دوراً محورياً في حماية الأيتام من خلال تنظيم مسألة الولاية على أموالهم، ومراقبة الأوصياء. والتدخل عند حدوث تجاوزات، وتكشف كتب النوازل الفقهية عن تطبيقات عملية لهذا الدور، مما يدل على وجود وعي قانوني واضح بأهمية حماية هذه الفئة.

وليس من قبيل المبالغة القول إن المجتمع المملوكي كان يمتلك وعياً اجتماعياً متقدماً تجاه الفئات الهشة، وإن كان هذا الوعي يتوزع بين الدافع الديني والتنافس على المكانة والاعتبارات السياسية (ابن تغري بردي، 1929، المجلد:8، ص45).

ومهما تكن الدوافع، فإن الأثر على أرض الواقع كان ملموساً وجديراً بالدراسة. بل أنني أجرؤ على القول: أن أي قراءة موضوعية لهذا العصر لا يمكنها أن تتجاهل ذلك النسيج الرائع من المؤسسات التي كانت تتنفس رحمة وإنسانية في وقت كانت فيه أوروبا تغرق في ظلام العصور الوسطى. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث الى دراسة طبيعة هذه المنظومة الرعائية، وتحليل مكوناتها، والوقوف على مدى تكاملها، والوقوف على مدى تكاملها وفعاليتها، بعيداً عن التصورات المثالية أو الأحكام المسبقة. ففهم هذه

التجربة لا يقتصر على استعادة الماضي، بل يفتح المجال أيضاً لاستخلاص دروس يمكن الإفادة منها في الحاضر، خاصة في مجال بناء نظم رعاية اجتماعية مستدامة تستند الى قيم التكافل والمسؤولية المجتمعية.

أهمية البحث:

حيث تأتي أهمية هذا البحث من عدة وجوه،

1. أن الدولة المملوكية مثلت إحدى أعظم تجارب الحكم في التاريخ الإسلامي الوسيط، وقد قاومت المد المغولي وصانت الحضارة الإسلامية في لحظة وجودية حرجة،

مما يجعل دراسة منظومتها الاجتماعية الداخلية ضرورةً علميةً وحضاريةً في آنٍ واحد (أيالون، 1997، ص210). فكيف يمكننا فهم عبقرية هذه الدولة دون أن ننظر إلى ما كان يحدث داخل بيوت الأيتام والمستشفيات؟

2. أن الاهتمام بتاريخ رعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة يملأ فراغاً واضحاً في المكتبة التاريخية العربية التي أولت اهتماماً أكبر للجوانب السياسية والعسكرية في العهد المملوكي (القلقشندي، 1913، المجلد: 3 ص480). متجاهلةً أحياناً ذلك البُعد الإنساني العميق الذي يعكس روح المجتمع وقيمه الحقيقية.

3. القيمة المعرفية التطبيقية؛ فإن استحضار التجارب الناجحة في رعاية الفئات الضعيفة من رحم التاريخ الإسلامي يمكن أن يُلهم صانعي السياسات المعاصرين (ابن اياس، 1982، المجلد:3، ص60)، ويمدهم بنماذج بديلة تستمد مشروعيتها من الموروث الحضاري الأصيل.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المتتابعة والمتكاملة:

1. الكشف عن الأُطر التشريعية والفقهية الناظمة لرعاية الأيتام في الفكر الإسلامي الوسيط، وإبراز الدور الحيوي الذي اضطلع به القضاء الشرعي ومؤسسة الحسبة (المقريزي، 2002، المجلد: 4، ص195).

2. رصد المؤسسات الرعائية الكبرى في العهد المملوكي وتتبع تطورها ومصادر تمويلها، مع التركيز على نظام الوقف بوصفه الآلية التمويلية الأهم.. تحليل الموقف الاجتماعي من ذوي الاحتياجات الخاصة وتمثلاته في المصادر الأدبية والفقهية، واستجلاء مدى الاندماج الاجتماعي الذي حظيت به هذه الفئة.

4. المقارنة بين التنظير الفقهي والتطبيق الفعلي، والكشف عن الفجوات القائمة بينهما إن وجدت. لأننا نريد صورة مثالية زائفة، بل الحقيقة بكل تعقيداتها.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول سؤال رئيسي مركزي: هل أفرز العهد المملوكي منظومةً رعائيةً متكاملةً ومؤسَّسيةً لفئتَي الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، أم أن الأمر لم يتجاوز كونه ممارسات فردية متفرقة دفعت إليها المكانة الدينية دون أن ترقى إلى مستوى السياسة العامة المنظمة. (ابن خلدون،1988،ج/1، ص540)، وينبثق من هذا السؤال الجوهري جملةٌ من التساؤلات الفرعية التي يسعى البحث إلى الإجابة عنها:

وينبثق من هذا السؤال الجوهري جملة من التساؤلات الفرعية التي يسعى البحث الى الإجابة عنها:

- ما الدور الفعلي الذي أدّاه الوقف الخيري في تمويل مؤسسات رعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة؟

- كيف تعامل الفقه الإسلامي مع إشكالية الولاية على اليتيم والشخص المعاق؟

- ما مدى تمايز تجربة العهد المملوكي عن التجارب الإسلامية السابقة لها في هذا الشأن؟

-وهل يمكن أن نجد في تلك التجربة ما يفيد واقعنا المعاصر؟

منهج البحث:

لقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي أساساً، وذلك باستقراء المصادر الأولية من كتب التاريخ والتراجم وأدب الحسبة وكتب الأوقاف والنوازل الفقهية.(leavanoni, 1995, p155)

ثم تحليل المعطيات وتركيبها للخروج بخلاصات موثقة. كما استعين بالمنهج المقارن في بعض المواضع لمقارنة التجربة المملوكية بنظيراتها الأيوبية والعباسية. وقد حرص الباحث على التعامل النقدي مع المصادر، إدراكاً منه لطبيعة المصادر الوسيطة التي كثيراً ما تعكس المواقف الرسمية أو مواقف النخب، دون أن تعطي صورةً أمينةً عن الواقع المعاش للفئات الأضعف في السلم الاجتماعي. وهذا اعتراف بالصعوبة، لكنه ليس عذراً للتقصير.

المملوكي العهد في الرعاية المؤسسات :الأول المبحث

يمثل العهد المملوكي مرحلة متقدمة في تطور العمل المؤسسي في مجال الرعاية الاجتماعية الإسلامية، حيث لم تعد مقتصرة على مبادرات فردية أو اعمال خيرية متفرقة، بل أصبحت جزءاً من بنية اجتماعية واقتصادية متكاملة، وقد ساهمت عدة عوامل لتخلق هذا الإطار المؤسسي المتميز، أبرزها: الثروة التي جنتها الدولة من التجارة الدولية وخاصةً تجارة البهارات، والتنافس بين الأمراء والسلاطين على إثبات الشرعية عبر الأعمال الخيرية، فضلاً عن تراكم الفقه الوقفي وتطور أدواته الإدارية. إنه مشهد مدهش: دولة تقوم على أكتاف محاربين من أصل عبيد، لكنها تتفوق في بناء المستشفيات ودور الأيتام على دول عريقة.

أولا: الوقف الخيري وأثره في رعاية الأيتام:

يعد نظام الوقف من أهم الركائز التي قامت عليها والحجر الأساس في بنية الرعاية الاجتماعية في العهد المملوكي اذ وفر إطاراً اقتصادياً مستداماً لدعم الفئات الضعيفة، وعلى راسها أيتام. وقد عرّفه الفقهاء بأنه حبس العين على ملك الواقف والتصدق بمنفعتها على وجه التأبيد. (المقريزي، 2002 المجلد:4، ص200)، وهو ما أفضى عملياً إلى إخراج ثروات ضخمة من دائرة الملكية الخاصة وتوجيهها نحو المصالح العامة بصورة دائمة ومستدامة. وقد شهدت الأوقاف في هذا العصر توسعاً كبيراً خاصة في المدن الكبرى مثل القاهرة في القرن الثامن الهجري أرقاماً مذهلة، فقد أورد المقريزي في كتابه "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" أن كثيراً من أحياء القاهرة كانت تعيش بأكملها على دخل الأوقاف، وأن خانات الأيتام كانت تُموَّل حصراً من مصارف الوقف. (المقريزي،2002، المجلد:4، ص202). وهذا يعني أن يتيماً في القاهرة المملوكية كان يأكل ويشرب وينام ويعلم من مال وقف قد يكون قد أنشئ قبل ولادته بسنين. ويؤكد القرمزي على الدور الكبير للأوقاف في دعم الفئات المحتاجة، حيث يذكر أن كثيراً من هذه الأوقاف خصصت" للفقراء وأبناء السبيل وما يتعلق بمصالحهم" وهو ما يدل على شمولية نظام الرعاية في ذلك العصر. (المقريزي، 2002، ص112).

أما فيما يتعلق برعاية الأيتام، فقد تنوعت أوجه الانفاق الوقفي بشكل لافت، فمنها ما كان يُخصَّص للإنفاق على كفالة الأيتام وتعليمهم، ويشير ابن خلدون إلى أهمية التعليم وانتشاره، موضحاً أن،" طلب العلم من جملة الصنائع التي يعم نفعها"، وهو ما يعكس اهتمام المجتمع بتوسيع دائرة التعلم لتشمل مختلف الفئات. (ابن خلدون، 1988، ص345). ومنها ما كان يصرف في شراء الكساء والغذاء لهم، بل إن بعض الوقفيات كانت تنصّ صراحةً على تجهيز الأيتام البنات عند الزواج. (ابن الأخوة، 1976،ص180)، وقد كان الناظر على الوقف يخضع بدوره لرقابة القضاء الشرعي الذي كان يتدخل لعزله إذا ثبت إساءة استخدام أموال الوقف. كما أنشئت أوقاف مخصصة لدور الأيتام، عرفت احياناً (ب خانات الأيتام)، حيث يتم أيواؤهم وتعليمهن وتدريبهم على بعض الحرف، بما يضمن لهم الاستقلال لاحقاً. ويشير ذلك الى تحول مهم في مفهوم الرعاية، من مجرد الإعالة إلى التأهيل والتمكين.

ومن الأمثلة البارزة على تلك الأوقاف التي عُنيت برعاية الأيتام: وقف السلطان قلاوون الذي ضمّ إلى جانب البيمارستان الشهير أحكاماً خاصة بالأيتام، ووقف السلطان الناصر محمد ابن قلاوون الذي خصّص جزءاً منه لإنشاء كتاتيب مجانية للأيتام وأبناء الفقراء. (ابن اياس، 1982، المجلد:3، ص65).

ومع ذلك لم يكن النظام الوقفي بمعزل عن الإشكاليات، ولقد شهد العهد المملوكي حالات عديدة من الفساد في إدارة الأوقاف، وتبيّن أن بعض النظار لم يكونوا يصرفون المخصصات لمستحقيها، مما استوجب تدخل القضاء للإصلاح. ويُلمح ابن بطوطة في رحلته إلى هذه الإشكاليات حين يذكر بعض الحالات التي لم تصل فيها خيرات الأوقاف إلى مستحقيها. (ابن بطوطة، 1997،ج/1، ص95). وهنا نلمس التناقض الأبدي بين المبادئ النبيلة والضعف البشري. لكن وجود الفساد لا ينفي وجود النظام، بل يظهر حاجة دائمة للإصلاح.

ثانياً: البيمارستانات ودور الرعاية المتخصصة:

تعد البيمارستانات من ابرز مظاهر التقدم الحضاري في العهد المملوكي، حيث مثلت نموذجاً متقدماً في ذروة الإنجاز المؤسسي في الحضارة الإسلامية الوسيطة، وهي كلمة فارسية الأصل مركبة من بيمار أي المريض وستان أي المكان، وقد وصف ابن بطوطة البيمارستانات وصفاً يدل على تقدمها، حيث أشار إلى أنها توفر للمريض" ما يحتاج إليه من غذاء ودواء وخدمة"، وهو ما يعكس مستوى متقدماً من الرعاية الصحية. (ابن بطوطة،1997،ج/1، ص213). وقد تطورت من كونها مجرد دور إيواء إلى مؤسسات طبية متكاملة تضم أقساماً متخصصة. (المقريزي،2002، المجلد:4، ص280). ويقف البيمارستان القلاووني في مقدمة ويقف البيمارستان القلاووني في مقدمة هذه المنشآت قاطبةً، إذ أسسه السلطان المنصور قلاوون عام 683هـ في القاهرة بتكلفة باهظة بلغت حسب المصادر نحو مئة ألف دينار ذهبي. (ابن تغري بردي، 1929، المجلد:7، ص105). مئة ألف دينار هذا رقم يجعل المرء يتوقف طويلاً أمام عظمة هذا الإنجاز. وقد ضم هذا الصرح الطبي قسماً للأمراض النفسية والعصبية والتي كانت تشمل في الغالب الحالات الشديدة من الإعاقة الذهنية، وكذلك قسماً للعميان والصم، وأقساماً للرجال والنساء على حدة، و وحدةً للتعليم الطبي. (ابن إياس، 1982، المجلد:3، ص68). والمثير للاهتمام أن الوثائق المتعلقة بالبيمارستان القلاووني تشير إلى أنه كان يستقبل المرضى مجاناً دون تمييز بين فقير وغني، وأن المريض كان يسلم ملابسه وأمواله عند دخوله ثم يردها إليه عند خروجه، وهو تفصيل يكشف عن مستوى رفيع من التنظيم الإداري ومن الحرص على كرامة المريض. أما على صعيد الأيتام تحديداً، فقد أشار المقريزي وابن إياس إلى وجود دور الأيتام أو خانات الأيتام، وهي منشآت مستقلة كانت تأوي الأيتام وتتكفل بتربيتهم وتعليمهم حرفةً أو صناعةً تكفيهم الاحتياج عند بلوغهم. (الريحاوي، 1997، ص180-185). وكان بعض هذه الدور يضمّ أيتاماً من المماليك أنفسهم، إذ لم يكن المملوكي القادم من بلاد النخاسة بمنأى عن التيتم في أرضٍ غريبة. انها دائرة الحياة: عبد يصبح سلطاناً، ثم يصبح أميراً.

ومع ذلك، تشير بعض المصادر إلى تفاوت في مستوى الرعاية، خاصةً في حالات الأمراض العقلية الشديدة، حيث لم تكن الإمكانات الطبية دائماً كافية لتوفير بيئة علاجية مثالية، وهذا يعكس حدود المعرفة الطبية في ذلك العصر، رغم التقدم النسبي.

ثالثاً: دور القضاء الشرعي في حماية الأيتام:

لعب القضاء الشرعي ومؤسسة الحسبة العمود الفقري للرقابة القانونية على أحوال الأيتام لحمايتهم وضمان حقوقهم في العهد المملوكي.، حيث شكل الإطار القانوني الذي ينظم شؤونهم، خاصةً فيما يتعلق بإدارة أموالهم ورعايتهم. وقد تطورت هذه المؤسسات تطوراً ملحوظاً مقارنةً بالعصور السابقة، فأصبح لكل مدينة كبيرة قاضٍ للأيتام أو قاضٍ مختص بشؤون المجبورين والضعفاء. (ابن الأخوة، 1976، ص185).

و من أبرز مهام القاضي تعيين الأوصياء على الأيتام والإشراف على إدارة أموال القاصر، والبت في النزاعات المتعلقة بأموال الأيتام، ومحاكمة من يثبت اختلاسه لهذه الأموال. (القلقشندي، 1913،

المجلد:3، ص495). وقد أتاحت المصادر القضائية الباقية، كمجموعات النوازل وفتاوى الحنفية والمالكية، نماذج عملية ثرية تعكس حيوية قضائية حقيقية في حماية حقوق هؤلاء. ومن اللافت أن الفقه المملوكي طور مفهوم الولاية العامة التي تتولاها الدولة على من لا ولي له، وهو ما يتقاطع مع مفهوم الوصاية الاجتماعية الحديثة. (Dols, 1995, p108)

وكان السلطان يعد نفسه في نظرية الحكم الفقهية ولياً عاماً على الأيتام وعديمي الأهلية، وهو ما منح القضاء صلاحيةً للتدخل باسمه عند الاقتضاء. أما المحتسب فكان دوره تكميلياً رقابياً مهماً، إذ كان يراقب الأسواق لمنع استغلال الأيتام والمعاقين في المعاملات التجارية، وكان يمنع توظيف الأطفال الأيتام في الأعمال الشاقة التي تتجاوز طاقتهم. وقد أورد ابن الأخوة في كتابه (معالم القربة في أحكام الحسبة) تفاصيل دقيقة عن هذه الصلاحيات. (ابن الأخوة، 1976،ج/5، ص 190-195). وذلك يمكن القول إن حماية الأيتام في العهد المملوكي لم تكن قائمة فقط على العمل الخيري، بل كانت مدعومة بنظام قانوني متكامل، يسعى إلى تحقيق العدالة وضمان الحقوق.

المبحث الثاني:

واقع ذوي الاحتياجات الخاصة وآليات دمجهم في المجتمع المملوكي:

يعد موضوع ذوي الاحتياجات الخاصة من أكثر الجوانب التي تكشف عن البعد الإنساني الحقيقي لأي مجتمع، إذ يعكس طريقة التعامل معهم مستوى الوعي الاجتماعي والأخلاقي السائد. وفي العهد المملوكي لا يمكن الحديث عن صورة واحدة ثابتة لهذه الفئة، بل نحن أمام واقع مركب يجمع بين مظاهر الرعاية والاندماج من جهة، وأشكال من التهميش أو القصور من جهة أخرى. وتشير المصادر التاريخية والفقهية إلى أن المجتمع المملوكي لم يكن غافلاً عن هذه الفئة، بل تعامل معها ضمن منظومة تجمع بين المرجعية الدينية والاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية، على هامش الاهتمام الأكاديمي طويلاً، في حين أن المصادر المتاحة تكشف عن صورة أكثر تعقيداً وأبعاد إنسانية غنية. وفي العهد المملوكي تحديداً، يمكن القول إن المجتمع أفرز نمطاً من التعامل مع الإعاقة يجمع بين الرحمة الدينية والواقعية الاجتماعية، وإن لم يخلُ من التناقضات. وتذكر كتب التراجم ان بعض المكفوفين بلغوا مكانة علمية مرموقة، مما يدل على أن الإعاقة لم تكن مانعاً مطلقاً من المشاركة في الحياة العلمية. (ابن تغري بردي، 1929، ص210).

أولاً: الموقف الفقهي والاجتماعي من الإعاقة:

أرسى الفقه الإسلامي إطاراً نظرياً متوازناً نسبياً في التعامل الإعاقة الجسدية، حيث لم يقص أصحابها من المجتمع، بل أعترف بإنسانيتهم وحقوقهم مع مراعاة أوضاعهم الخاصة في بعض الأحكام، فالأعمى في التراث الفقهي والأدبي الإسلامي ليس موضع شفقة فحسب، بل كثيراً ما كان ينظر إليه بوصفه ذا بصيرة مضاعفة. (المقريزي، 2002، المجلد:4، ص214). وقد زاد من هذا التقدير أن سلسلة العلماء العميان في التراث الإسلامي طويلة وعريقة، تبدأ بابن أم مكتوم المؤذن، وتمرّ بطائفة من كبار النحاة والفقهاء والشعراء. انها نظرة تليق بإنسانيتنا، قبل أن يكون إنجازاً حضارياً. وقد انعكس هذا التصور الفقهي على الواقع الاجتماعي إلى حد ما، حيث لم تكن الإعاقة دائماً سبباً للإقصاء. بل على العكس، تشير المصادر إلى وجود نماذج لذوي الإعاقات، خاصة البصرية، تمكنوا من الاندماج في الحياة العلية والدينية، بل واحتلوا مواقع مؤثرة.

أما في السياق المملوكي تحديداً، فقد لفت المقريزي وابن تغري بردي النظرَ إلى نماذج من الأعيان المعاقين الذين اضطلعوا بأدوار اجتماعية ودينية مرموقة. (ابن تغري بردي، 1929، المجلد:9، ص78). ومن أبرز هذا شيوع ظاهرة العلماء العميان الذين تولوا التدريس والقضاء وإمامة الصلوات في المساجد الكبرى، مما يدل على أن الإعاقة البصرية لم تكن عائقاً أمام الارتقاء الاجتماعي. (ابن خلدون، 1988، ص545). ومع ذلك لا يمكن إغفال الجوانب السلبية، فالمصادر تكشف عن جانب آخر يتمثل في استخدام بعض ذوي الإعاقة الجسدية في التسول المنظم، وهو ما حاولت مؤسسة الحسبة الحدّ منه دون نجاح تام.

(ابن بطوطة، 1977،ج/1، ص100). وفيما يتعلق بالإعاقة العقلية الشديدة، فقد كان التعامل معها أكثر تعقيداً، حيث كانت في الغالب ينظر إلى أصحابها على أنهم بحاجة إلى رعاية دائمة، مما أدى إلى بداعهم في البيمارستانات في ظروف لم تكن دائماً كريمة كما يشير بعض الرحالة. وكان الفقه المملوكي يميز بين درجات الإعاقة تمييزاً دقيقاً لأغراض الأهلية القانونية؛ فالأصم البكم الذي يحسن الإشارة كان يعد كامل الأهلية في كثير من العقود، في حين كان المجنون وفاقد الإدراك تحت الولاية القهرية للقاضي أو لأقاربه. (الزيات، 1950-1951، المجلد:45، ص110).

وقد ترك هذا التفصيل الفقهي أثراً واضحاً في وثائق القضاء الشرعي المملوكية الباقية. (Dols, 1992, p 120)

وفي المقابل تشير كتب الحسبة إلى وجود تنظيم لظاهرة التسول، حيث سعت الدولة إلى ضبطها ومنع استغلالها، مما يعكس محاولة تحقيق التوازن بين الرعاية والنظام العام. (ابن الأخوة، 1976، ص145).

ثانياً: الرعاية الصحية وإعادة التأهيل:

شهدت الرعاية الصحية في العهد المملوكي تطوراً ملحوظاً خاصةً في إطار البيمارستانات القلاووني التي مثلت مؤسسات متقدمة نسبياً في تقديم الخدمات الطبية. وقد استفاد ذوو الاحتياجات الخاصة من هذه المؤسسات، خصوصاً في الحالات التي تتطلب علاجاً مستمراً أو إشرافاً طبياً متخصصاً، حيث جاء بعده من مستشفيات ومنشآت طبية، نموذج الرعاية الصحية المؤسسية للفئات الأشد هشاشةً في المجتمع المملوكي. وقد تميّز الطب العربي في هذه الحقبة بتفوقه النسبي في مجال طب النفس، متأثراً بمدرسة ابن سينا وأفكار الرازي عن علاج الأمراض العقلية بالعلاج النفسي المدعوم بالموسيقى والبيئة المريحة. ويصف ابن بطوطة للبيمارستان القلاووني الذي زاره حوالي عام 725هـ أن فيه أقساماً متعددة الوظائف، وأن الأطباء كانوا يجولون يومياً على المرضى ويصفون لهم الأدوية، وأن المؤسسة كانت تضم مطبخاً يعد وجبات متنوعة تراعي الحالة الصحية لكل مريض. (ابن بطوطة، 1977، ج/1، ص102).

أما فيما يتعلق بإعادة التأهيل، فرغم أن المصادر لا تقدم صورة متكاملة، إلا أنها تشير أنه ثمة إشارات متفرقة تدل على وجود جهود في هذا الاتجاه، إذ كانت بعض الأوقاف تخصّص مبالغ لتدريب ذوي الإعاقة البصرية على الحفظ والرواية والإقراء، وهو ما أهّلهم للعمل في التعليم الديني، (المقريزي، 2002، المجلد:4 ص210). كما كانت حرف بعينها كالصياغة والنسيج والأعمال الكتابية تستوعب من أُعيق بإعاقات جسدية متنوعة. وتجدر الإشارة إلى أن الطب المملوكي شهد تطوراً في جراحة العيون، حيث برز عدد من الأطباء المتخصصين في هذا المجال، مما أسهم في تخفيف المعاناة لدى كثير من مرضى العمى القابل للعلاج. (الريحاوي،1979 ، ص190). ويُعد ابن النفيس المتوفى عام 687هـ من أبرز الأطباء الذين عملوا في هذا الحقل وتركوا إرثاً علمياً ثميناً. (الزيات، 1950-1951، المجلد:45، ص120). ومع ذلك، تبقى هذه الجهود محدودة مقارنة بالمفهوم الحديث لإعادة التأهيل، مما يعكس الفارق بين الإمكانات المتاحة آنذاك والتطورات اللاحقة في هذا المجال.

ثالثاً: الدمج الاجتماعي والمهني:

على الرغم من أن مفهوم الدمج الاجتماعي بمصطلحه الحديث لم يكن مستخدماً في العهد المملوكي، فإن الواقع يشير إلى وجود ممارسات عملية تعكس مفهوماً مستحدثاً بشكل ضمني، بيد أن المجتمع المملوكي أفرز أشكالاً عملية من هذا الدمج تستحق الدراسة والتأمل. فقد كانت المدن الكبرى، مثل القاهرة عرفت بالقاهرة المملوكية بأنها مدينة تعج بالحياة وفروع الاقتصاد المتنوعة، وهو ما أتاح لكثيرين من ذوي الاحتياجات الخاصة أن يجدوا لأنفسهم موضعاً في هذا النسيج الاقتصادي والاجتماعي الحي. (ابن خلدون، 1988،ص555). وكانت الأسواق المملوكية تضم بائعين من ذوي الإعاقة الحركية يمارسون نشاطهم بصورة اعتيادية، كما كانت المساجد والكتاتيب توظف المقرئين العميان بأجر مناسب. (أيالون، 1997، ص 220). ولقد خلدت بعض كتب التراجم أسماء علماء ومنشدين وقضاة من ذوي الإعاقة البصرية أو

السمعية بما يؤكد على أن المجتمع المملوكي لم يكن يقصرهم على دور الإحسان. (القلقشندي، 1913، المجلد:3، ص 500).

أما أيتام الجند والمماليك تحديداً فقد حظوا باهتمام خاص، إذ كان أبناء المماليك المتوفَّى عنهم يدربون في أغلب الأحيان على الحرف والصناعات أو يلحقون بالجهاز العسكري تكريماً لذكرى آبائهم. وقد أنشأ بعض السلاطين مدارس داخلية خاصة لهذه الغاية، وهو ما يكشف أن الرعاية لم تكن دائماً مجردة من الحسابات السياسية. (ابن تغري، 1929، المجلد:8، ص60). وفي حقل التعليم، كان الكتاب أو المكتب مؤسسةً تعليميةً مفتوحةً في الغالب للجميع بما فيهم الأيتام وأبناء الفقراء، وإن كانت درجة الانتظام في الالتحاق به تتفاوت تفاوتاً كبيراً. (ابن إياس،1982، المجلد:3، ص 72). ويذكر ابن خلدون في مقدمته أن التعليم في المدن الكبيرة كالقاهرة ودمشق كان يشمل طيفاً واسعاً من الفئات الاجتماعية، وهو ما يلمح إلى أن أيتام الطبقات الوسطى كانوا يجدون سبيلهم الى التعليم بصورة ما. (ابن خلدون، 1988، ص558). ومع ذلك، لم يكن هذا الدمج شاملاً أو متساوياً، إذ تأثرت فرص الأفراد بعوامل مثل الموقع الجغرافي والانتماء الطبقي. فكان سكان المدن يحظون بفرص أكبر مقارنة بسكان الأرياف، كما أن ذوي الإعاقات الخفيفة كانوا أكثر قدرة على الاندماج غيرهم.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق من استقراء وتحليل لمصادر العهد المملوكي، يتبين أن هذا العصر قد شهد تطوراً ملحوظا في مجال الرعاية الاجتماعية شكل منظومة رعائية متقدمة نسبياً. قامت على تفاعل متوازن بين البعد الديني والمؤسسي والاجتماعي. فلم تكن رعاية الأيتام وذوي الحاجات الخاصة متكامل، أسهمت فيه مؤسسات الوقف، البيمارستانات، والقضاء الشرعي، كل وفق دوره ووظيفته.

لقد خلص هذا البحث بعد استقراء المصادر وتحليلها إلى جملة من النتائج التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: أثبت العهد المملوكي أنه أفرز منظومةً رعائيةً متكاملةً نسبياً لفئتي الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وأن هذه المنظومة لم تكن وليدة المبادرات الفردية المتفرقة بل كانت ثمرة إطار مؤسسي راسخ ارتكز على الوقف الخيري والقضاء الشرعي والمؤسسات الإيوائية المتخصصة. (المقريزي، 2002، المجلد:4،ص214).

ثانياً: يعد نظام الوقف الركيزةَ الأهم في هذه المنظومة، إذ وفّر لها الاستدامة المالية التي أعجزت عنها مجتمعات كثيرة أخرى. (أيالون، 1997، ص235). ويبقى هذا النموذج حياً في الدراسات المقارنة لأنظمة الرعاية الاجتماعية حول العالم.

ثالثاً: ان البحث كشف عن تفاوت واضح في جودة الرعاية المقدمة تبعاً للموقع الجغرافي والانتماء الطبقي، فأيتام المدن الكبرى وذوو الإعاقة من الطبقات الميسورة حظوا بمستوى رعاية لم يكن متاحاً لنظرائهم في الأرياف والطبقات الفقيرة.

رابعاً: أبانت المصادر عن إشكاليات هيكلية متكررة في منظومة الرعاية المملوكية، أبرزها: الفساد في إدارة الأوقاف، وضعف الرقابة الفعلية على النظار، وتداخل الاعتبارات السياسية في توجيه الرعاية نحو فئات دون أخرى.(Levanoni, 1995,p175)

خامساً: جاءت التجربة المملوكية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة أكثر تعقيداً مما قد يبدو للوهلة الأولى، فقد جمعت بين الاعتراف الاجتماعي بأصحاب الإعاقات وتمكينهم من أدوار إيجابية في مجالات بعينها، وبين حالات من الاستغلال والتهميش لا يمكن إغفالها..(Dols, 1995, p140)

ومنه يمكن القول إن التجربة المملوكية في رعاية الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة تمثل نموذجاً تاريخياً مهماً، يجمع بين عناصر القوة والقصور في آن واحد، فهي من جهة تظهر قدرة المجتمع على بناء آليات

تكافل فعالة ومستدامة، ومن جهة أخرى تكشف عن التحديات التي تواجه أي نظام اجتماعي في تحقيق العدالة الكاملة.

وفي ضوء ذلك، تبرز أهمية إعادة قراءة هذه التجربة قراءة نقدية واعية، لا يهدف الى تمجيد الماضي، بل لاستلهام ما فيه من عناصر إيجابية يمكن الإفادة منها في الحاضر. ويوصي بإجراء دراسات تحليلية تفصيلية على وثائق الأوقاف المحفوظة والسجلات القضائية. لما تحمله من معلومات تفصيلية قد تسهم في تعميق فهمنا للبنية الاجتماعية في العهد المملوكي، وخاصة فيما يتعلق بالفئات الأقل حضوراً في المصادر التقليدية.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأخوة، محمد بن محمد (1976). معالم القربة في أحكام الحسبة
- (تحقيق: محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى). الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، (العمل الأصلي نشر في 1329م)
- ابن اياس، محمد بن أحمد (1982). بدائع الزهور في وقائع الدهور (تحقيق: محمد مصطفى، الطبعة الثانية) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. (العمل الأصلي نشر في 1524م)
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللواتي.. (1997) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار (رحلة ابن بطوطة)، تحقيق: عبد الهادي التازي، الطبعة الأولى، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، (العمل الأصلي نشر في1524م)
- ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف (1929). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
- الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة (العمل الأصلي نشر في 1406م).
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (1988). ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحيق: خليل شحادة، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت. (العمل الأصلي نشر في 1406م).
- القلقشندي، احمد بن علي (1913)، صبح في الأعشى صناعة الإنشا، وزارة الثقافة السورية، طبعة تصويرية عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة. (العمل الأصلي نشر في 1441م).
- 7.المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (2002)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)، المحقق: أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م ، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن. (العمل الأصلي نشر في 1441م)
- أيالون، دافيد. (1997)، المجتمع المملوكي في مصر وسورية، ترجمة: عبد الحميد أيوب، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- الريحاوي، عبد القادر.(1979). العمارة العربية الإسلامية في بلاد الشام، الطبعة الأولى، ممؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت
- الزيات، حبيب. (1950-1951) خبايا الزوايا في البيمارستانات الإسلامية، دار النشر: مجلة المشرق، الأعداد | المطبعة الكاثوليكية، بيروت

المراجع الأجنبية :

- Levanoni, Amalia.(1995), -Point in Mamluk History: The Third Reign of al Nasir Muhammad ibn Qalawun

- Dols, Michael W.(1992).

Majnun: The Madman in Medieval Islamic Society First Edition, 1992 Oxford University Press, Oxford